ولو رباعيا فاكثر ولم
وجاز في النفل الاداء قاعدا
ولا يعيد الفرض بعد الصحة
وراكبا ان خارجا من مصر
للجهة التي اليها وجهت
ان يفتتحها راكبا ثم نزل
ان يفتتحها خارجا وداخلا
ولو بشوط محل قد صلى
لم تجزه الصلاة الا ان جعل
وجازت الصلاة فوق العجلة
وان يكن طرفها قد استقر
هذا بكل واجب وفرض
ولو نوى نفلا وفرضا صح
لو نذر الشفع بغير طهر
وجاز ان لؤى ذي النذر وبر
وفي غد ان تندر العبادة
بخلاف يوم حيضها لم ينعقد

فصل في التراويح

تسن للرجال والنساء
ويستحب ان تؤخر الى
وان تفت لم تقض ثم ان قضى
والجماعة سنة الكفاية
وانها بعشر تسليمات
بجلس ندبا بين كل اربع
والختم سن مرة وما ترك

يقعد على الشفع بالاستحسان ثم
مع قدرة ولو بناء وابدا
ان روعي الواجب في التكملة
ومو ميا ان في محل القصر
ولو مع المانع في السرج ثبت
بنى وفي العاس البناء قد بطل
على دابة امها وقيل لا
وكان قادرا على ان ينزلا
بالارض عيدا فاذ ذاك المحمل
محمولة بالعذر فرض المسئلة
بالارض فالجواز مطلقا ذكر
والنفل جاز مطلقا فيما ارتضى
الفرض لقوته على ما صححه
لزماه عنده به في الاظهر
اقل من شرفه فاعترف
وفيه حاضت نقض عن اجاده
لانه معصية حيث وجد

ووقتها بعد اداء العشاء
الثلث من الليل كنصف كملا
ليست مراويح ونفل مرتضى
فيها على الاصح في الدراية
عشرون ركعة عن الثقات
بقدرها والوتر كالمتبع
لكمال القوم وعرف قد سلك

في كل

في كل شفع بالثنا قد اتى
وزاد من اتم على التشهد
الا اذا ملوا عليها يقتصر
ويكره القعود فيها قادرا
لو تركوا الجماعة في الفرض
ولا تصلى الوتر والتطوع
او على وجه التداعي وهو ان
وقيامه بها وهو الافضل

باب ادراك الفريضة

والشارع بها اداء منفرد
قائما بتسليمة واحدة
هذا اذا ما قيدت بسجدة
وان رباعيا وفي الاولى سجد
ان قدت بالثة منه اتم
وهو مدرك فضيلة
في النفل لا يقطع مطلقا وان
بلزوه ان يخرج والوقت دخل
كانتظام امر جمع اخرا
كمن يصلي الظهر والعشا
الا الذي الشروع في الاقامة
ومن يصلي مغربا وفجرا
ان خاف فوت فجره بالسنة
والا لو يترك المسنون
قبل الزوال قضيت بالتبع
بخلاف سنة جمعة وظهر

امامهم والقوم فيما اثبتا
من بعد ما صلى على محمد
ويترك الدعا وكل ما نكر
على القيام وقيام اخرا
ما ادبت جماعة بعرض
جماعة خارجة ويمنع
يقتدي الاربعة بمن قطن
في وتر جماعة ام ستل

وبادراك الفريضة
باقامة يقطعها اذا وجد
ويقتدي بامامها في الركعة
او قمدت في الفجر او ثالثة
يتم شفعا واجبا في المعتمد
منفردا ثم اقتدى ان التزم
الجماعة الى بعصر الوقت
كان بسنة فرجح واستبن
من مسجد الا بعذر قد حصل
او حاجة بعزم عود ذكرا
منفردا جاز والاخفا
فيكره الخلاف للجماعة
وان اقيمت واذا كرن العصرا
تركها قاصد الجماعة
ان كان مع ارادة يكون
لفرض الخبر المتبع
ياتي بها في وقته المقدر

Copyright © King Saud University